المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: أثر إدارة المخاطر على تفعيل الانتقائية في عمليات التخليص الجمركي
اسم الكاتب: د. عناد عطية عقله السعيدات، د. طلال حسين محمد أبو مالك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8212
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 10:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Impact of Risk Management on Selectivity in Customs Clearance

Dr. Enad Atieh Oqla AL-saidat[1]

Dr. Talal Hussein Mohammad Abu Malik[2]

1. Regional Customs Training Center, Jordan
2. Faculty of law, Philadelphia University, Jordan.

Received:22/11/2022
Revised: 05/04/2023
Accepted: 08/05/2023
Published:30/06/2023

DOI:
https://doi.org/10.35682/jjlps.v15i2.465

Corresponding author:
enadatih@gmail.com

All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means: electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

Abstract

This study assesses the impact of customs risk management (CRM) on activating selectivity in customs clearance operations and its role in facilitating the movement of commercial exchanges and removing obstacles that limit their flow. Additionally, the study examines CRM regulatory impact on customs clearance operations. We found that CRM facilitated the movement of internal and external trade exchanges. Concurrently, CRM increased the levels of control over customs clearance operations by directing it to high-risk commercial consignments in exchange for reducing the time and procedures for the low-risk goods, which has contributed to increasing the movement of commercial exchanges. Therefore, the study recommends expanding CRM systems use and periodically reviewing its selectivity standards.

Keywords: customs risk management, customs clearance, physical inspection of goods, selectivity in customs clearance operations, customs risk identification criteria.

أثر إدارة المخاطر على تفعيل الانتقائية في عمليات التخليص الجمركي

د عناد عطية عقله السعيدات[1]

د طلال حسين محمد أبو مالك[2]

1. المركز التدريب الجمركي الإقليمي/ عمان/الأردن
2. كلية الحقوق/ جامعة فيلادلفيا/ الأردن

تاريخ الاستلام:2022/11/22
تاريخ المراجعة:2023/04/05
تاريخ موافقة النشر:2023/05/08
تاريخ النشر: 2023/06/30

الباحث المراسل:
enadatih@gmail.com

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ أم التصوير أم التسجيل أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه.

ملخّص

تناولت هذه الدراسة أثر إدارة المخاطر الجمركية على تفعيل الانتقائية في عمليات التخليص الجمركي ودورها في تسهيل حركة المبادلات التجارية وإزالة المعيقات التي تحدُ من تدفقها وانسيابها بكلَ يُسرٍ وسهولة، باحثة في أثرها الرَقابي على عمليات التخليص الجمركي. وقد توصلَت هذه الدراسة إلى أن إدارة المخاطر الجمركية أسهمت فعليًا في تسهيل حركة المبادلات التجارية الخارجيّة والداخليّة ، وفي الوقت ذاته ارتقت بمستويات الرقابة على عمليات التخليص الجمركي عبر توجيهها إلى الإرساليات التجارية ذات الخطورة المرتفعة ، في المقابل تخفيض الوقت والإجراءات على البضائع ذات الخطورة المنخفضة وهذا يسهم في زيادة حركة المبادلات التجارية، وقد خلصت الدراسة إلى عدةِ توصيات بضرورة التوسع في أنظمة إدارة المخاطر الجمركية وإجراء المراجعة الشاملة والدورية لمعايير الانتقائية المعتمدة لديها.

الكلمات الدالة: إدارة المخاطر الجمركيّة، التخليص الجمركي، الفحص المادي للبضائع، الانتقائية في عمليات التخليص الجمركي، معايير تحديد المخاطر الجمركيّة.

المقدمة:

أصبحت الإدارة الجمركية معنيّة بزيادة التدفقات التجارية عبر الحدود انطلاقًا من اختصاصها الأصيل بالإشراف على عمليات استيراد وتصدير البضائع ، ومطالبة في آن واحد بإحكام رقابتها الجمركية والحيلولة دون انتهاك التشريعات الجمركية ، حتى بات في المقام الأول شغلها الشاغل تسهيل حركة المبادلات التجارية و إزالة المعيقات التي تحدُ من تدفقها وانسيابها بكل يسر وسهولة (De Wulf & Sokol, 2005, p. 91)، وهذا الالتزام فرض على الإدارة الجمركية تطوير وتحديث وسائل تدخلَها المباشرة وغير المباشرة عبر اعتماد منهجية إدارة المخاطر في عمليات التخليص الجمركي والتي تسمح لها بالتجاوز عن إجراء الفحص المادي للبضائع (المعاينة الجمركية) وفق نظام انتقائي يستند إلى معايير علميّة محددة سلفا تسعى إلى استهداف البضائع ذات الخطورة العالية وفقا لما تقرره أولويات الإدارة الجمركية.

مشكلة الدراسة:

في وقت تتنادى فيه الأصوات إلى إعادة النظر في وسائل التدخل الجمركي واختزالها في وسائل الرقابة اللاحقة على البضائع بات على الإدارة الجمركية تسهيل وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي على البضائع لضمان سلاسة تدفُقها إلا أنها في الوقت ذاته مطالبة بإحكام رقابتها الجمركية على عمليات التخليص على البضائع لضمان عدم انتهاك التشريعات الجمركية ، وللموائمة بين تلك المتطلبات كان لزاما عليها اعتماد إدارة المخاطر كمنهجية عمل بالإدارة الجمركية ، وتأسيسا على ما تقدم تبرز الإشكاليّة الآتية: هل أسهمت إدارة المخاطر الجمركية فعليًا في تسهيل عمليات التخليص الجمركي على البضائع وفي زيادة حركة تدفق المبادلات التجارية بالتزامن مع إحكام الرقابة الجمركية عليها؟

يتفرع عن هذه الإشكاليّة مجموعة من الأسئلة والفرضيات:

- إلى أي مدى أسهمت إدارة المخاطر الجمركية في تسهيل عمليات التخليص الجمركي على البضائع وزيادة حجم المبادلات التجارية عبر الحدود؟
- أليس التعامل مع المخاطر المتوقع حدوثها في بيئة العمل الجمركي يحول دون وقوعها أو التخفيف من أثر وقوعها؟ بلى باعتماد معايير تستند عليها الإدارة في تصنيف البيانات الجمركية وفقًا إلى درجات خطورة البضائع.
- ما هي المعايير التي تعتمدها إدارة المخاطر الجمركية لمواجهة تلك المخاطر؟
- ما المقصود بالانتقائية في مجال عمليات التخليص الجمركي؟ وكيف يتم تصنيف البيانات الجمركية وفقها؟ وما أثرها على زمن الإفراج عن البضائع في المراكز والمنافذ الجمركية؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعاً لم يسبق طرحَهُ من قبل باحثي القانون وشرَاحهُ، وهي تشكل انطلاقة نوعية في دراسة أثر إدارة المخاطر على تفعيل الانتقائية في عمليات التخليص الجمركي على البضائع وأثرها على زيادة التدفقات التجارية عبر الحدود والارتقاء بمستويات الرقابة عليها. إذ تعاني المكتبة القانونية العربية من نُدرة الدراسات المتخصصة في التشريعات الجمركية بوجه عام والعمليات الجمركية بوجه خاص، وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول معايير تصنيف البيانات الجمركية وتحديد أولويات التدخل الجمركي التي تعتمدها وتراقبها إدارة المخاطر الجمركية، باحثة في أثر هذه المنظومة على زيادة حجم المبادلات التجارية وإحكام الرقابة الجمركية عليها للحيلولة دون انتهاك التشريعات الجمركية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بإدارة المخاطر الجمركية وتطبيقاتها في قانون الجمارك الأردنيّ رقم 20 لسنة 1998 وتعديلاته مع بيان أهميتها ودورها في تسهيل عمليات التخليص الجمركي على البضائع وانعكاس ذلك على زيادة حجم المبادلات التجارية عبر الحدود وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية بالأردن ، كذلك تسليط الضوء على النظام الانتقائي في العمليات الجمركية وهو اختيار عدد من البيانات الجمركية وتحديد المسرب المناسب لها(أخضر أصفر أحمر)[1] بناء على معايير علمية مدروسة تم اعتمادها مسبقًا من إدارة المخاطر في الإدارة الجمركية ، وكيف تصنف فيها البيانات الجمركية وفقا لدرجات الخطورة ، أيضا تسعى هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين اعتماد منهجية إدارة المخاطر وفعالية الإجراءات الانتقائية في عمليات التخليص وانعكاسها على رفع مستويات الرقابة الجمركية .

---

[1] وفق النظام الانتقائي تقسم البيانات الجمركية إلى المسارب التالية:

1. المسرب الأحمر جميع البيانات التي تحول إلى هذا المسرب يجب أن تعاين معاينة فعلية(فحص مادي) ويتم مطابقتها مع الوثائق المرفقة به ومن بعد تدقيق تلك الوثائق قبل إجراء عملية التصفية (احتساب الرسوم النهائية)ولا يستطيع المصرح إجازة بيانه إلا بعد الانتهاء من المعاينة الفعلية وتحويل مسرب البيان عبر النظام إلى المسرب الأخضر من قبل رؤساء وحدات التخليص الجمركية .إذا كانت نتيجة المعاينة والتدقيق مطابقة أو تحويله إلى قسم القضايا / قسم الاستيضاحات في حال عدم المطابقة أو وجود خلاف علما بأن هنالك صلاحيات لرؤساء الوحدات لمعرفة سبب اختيار البيان للمسرب الاحمر أو غير ذلك.
2. المسرب الأصفر جميع البيانات التي تحول الى هذا المسرب يتم تدقيق البيانات الجمركية ومطابقتها مع كافة الوثائق المرفقة معها وبدون اجراء المعاينة حيث يتم التصفية النهائية في حال المطابقة وتحويلها للمسرب الأخضر، ولكن إذا لم تتطابق الوثائق مع البيان والتصريح على البيان يتم تحويل مسرب البيان إلى المسرب الأحمر لمعاينة المحتويات والتأكد من مطابقة الوثائق لواقع البضاعة.
3. المسرب الأخضر يختص هذا المسرب بالبيانات الجمركية التي تحوي على أنواع من البضائع غير مستهدفة ضمن معايير الانتقائية المعتمدة أو أن المستورد الذي نظم البيان باسمه هو من ضمن الأشخاص او الشركات الملتزمة التي لا تشكل أي خطورة على الجمارك أو نسبة الخطورة متدنية حيث يتم تصفية البيان مباشرة بدون تدقيق كما هو في بيان المسرب الاصفر ، لكن يتم تدقيقه لاحقا من قبل الرقابة الداخلية في المراكز الجمركية أو في حال كان هنالك أيُّ خطورة على الجمارك لا يستفيد المصرح من مزايا المسرب الاخضر حيث يصبح هذا الشخص مستهدف وذلك ضمن شروط وأسس يتم وضعها من إدارة المخاطر.
4. المسرب الازرق يختص هذا المسرب بالبيانات الجمركية التي يفرج عنها بموجب تعهد جمركي.
5. المسرب البنفسجي ويكون للبضائع التي تحتاج الى موافقات من مختبرات الدوائر الاخرى وهو غير مستخدم في الوقت الحالي.

منهج الدراسة:

سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي بطريقته القائمة على الاستقراء والتحليل النقدي وسوف يكون للمنهج الإحصائي والاستقرائي نصيب من هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين نتناول في الأول منها مفهوم إدارة المخاطر الجمركية في عمليات التخليص الجمركي على البضائع، وفي المبحث الثاني نتناول النظام الانتقائي ودوره في عمليات التخليص الجمركي، وفي الخاتمة أبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي خلصت إليها.

المبحث الأول:

مفهوم إدارة المخاطر الجمركية

الأصل في العمليات الجمركية خضوع كافة البضائع المصرَّح عنها أي المنظم بها بيانات جمركية[1] لإجراء الفحص المادي من قبل موظفي الإدارة الجمركية، والذي تتم إجراءاته بشكل آنٍ في أعقاب تقديم البضاعة[2] إلى السلطات الجمركية، إلا أّن الاتجاه العالمي الساعي إلى تحرير المبادلات التجارية بين الدول وإزالة المعيقات أمام حركة انسيابها حدّ من إجراء الفحص المادي كإجراء جمركي يشمل في طياته كافة الإرساليات التجارية حيث تم قصره على حالات معينة سنأتي على ذكرها لاحقا.

إن إجراء الفحص المادي(المعاينة الجمركية) لكافة الإرساليات التجارية الواردة إلى البلاد أو الصادرة منها أو العابرة لها (ترانزيت) حتما يسهم و بشكل كبير في تأخُّر دخول البضائع إلى الأسواق الداخلية والخارجية ، إلى جانب زيادة الكلف المالية المترتبة على تأخُّر عمليات التخليص الجمركي على البضائع وبقائها في المراكز والمنافذ الجمركية وبالمحصلة إعاقة حجم التدفقات التجارية الخارجية، لهذا عمدت معظم الإدارات الجمركية إلى التخفيف من وطأة الفحص المادي للبضائع وسعت إلى إنفاذها بشكل نسبي وانتقائي بالاستناد إلى درجات الخطورة للبضائع و التي يتم تحديدها عبر معايير منتقاة تتكفل بمستوى عالٍ من الرقابة الجمركية[3] على الإرساليات التجارية من خلال تسخير كافة الموارد والإمكانيات

---

(1) عرفت المادة 2 من قانون الجمارك الأردني رقم 20 لسنة 1998 وتعديلاته البيان الجمركي بأنه التصريح الذي يقدم للدائرة والمتضمن تحديد العناصر المميزة للبضاعة المصرح عنها وكمياتها بالتفصيل وفق أحكام هذا القانون وتعتبر الوثائق المطلوبة قانونا والمرفقة به جزء لا يتجزأ منه.

(2) عرفت المادة 2 من قانون الجمارك الأردني رقم 20 لسنة 1998 وتعديلاته البضاعة كل مادة طبيعية، أو منتج حيواني، أو زراعي، أو صناعي بما في ذلك الطاقة الكهربائية.

(3) عرفت المجتمعات القديمة الرقابة الجمركية على البضائع ولجأت إليها حينذاك تحقيقا لمصالحها الاقتصادية. فقد فرضها المصريون القدماء لمنع تسرب النبيذ والمنسوجات إلى مصر، كما فرضتها روما لمكافحة تسرب العبيد دون أداء الرسوم الجمركية، وطبقتها اليونان والرومان بهدف الحفاظ على موارد الدولة المالية، كذلك المسلمون في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . يشار إلى أن قانون الجمارك الأردني لم يتناول مفهوم الرقابة الجمركية خلافا لبعض التشريعات العربية التي عمدت إلى تحديد مفهومها كقانون الجمارك السوداني والذي عرفها بأنها الاجراءات المتبعة لضمان تطبيق القوانين واللوائح المسؤولة عنها سلطات الجمارك والقوانين الاخرى ذات الصلة بحركة التجارة العالمية. السعيدات، عناد عطية (2017)، دور الادارة الجمركية في انفاذ التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية، رسالة دكتوراه، جامعة الحسن الاول، المملكة المغربية، ص22.

المتوفرة لديها، فإلى أي مدى أسهمت إدارة المخاطر الجمركية في تسهيل عمليات التخليص الجمركي على البضائع وزيادة حجم المبادلات التجارية وما هي آليات عملها وأهدافها ؟

سوف نتطرق لها في هذا البحث والذي نخصص المطلب الأول منه للتعريف بإدارة المخاطر الجمركية في حين نخصص المطلب الثاني منه لتناول الإطار القانوني لإدارة المخاطر الجمركية، إلى جانب تناول طبيعة عمل إدارة المخاطر في العمليات الجمركية كمطلب ثالث، ومن ثم نتناول معايير تحديد درجات الخطورة في إدارة المخاطر الجمركية كمطلب رابع.

المطلب الأول:

تعريف إدارة المخاطر الجمركية.

تعتبر دائرة الجمارك الأردنيّة من أكثر الدوائر الرسمية ارتباطًا بالوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والخاصة ومع الأفراد بحكم طبيعة عملها والمسؤولية الملقاة على عاتقها من حيث الإشراف على عمليات التخليص الجمركي على البضائع واستيفاء الضرائب والرسوم الجمركية عنها وتنفيذ قيود المنع والتقييد على البضائع وفقًا للتشريعات ذات العلاقة، وبدون أدنى شك فإنّ التعدد والتنوع في المهام ووظائف الإدارة الجمركية ينبئ بوقوع العديد من المخاطر (أي احتمالية عدم الالتزام بالقانون الجمركي) في المستقبل المنظور.

إذ تنشأ المخاطر في بيئة العمل الجمركي عند احتمال وقوع أحداث من شأنها أن تعرض الإدارة إلى خسائر غير متوقعة أو مخطط لها الأمر الذي يمنعها من تحقيق أهدافها وتتمثل المخاطر في العمل الجمركي باحتمالية عدم الالتزام بالتشريعات الجمركية (De Wulf & Sokol, 2005, p. 92).

وهذه المخاطر موضع اهتمام الإدارة الجمركية ؛ والدليل على ذلك اعتمادها أساليب وأنظمة إدارة المخاطر الجمركية سعيًا لتلافي وقوعها أو الحد من آثارها إن وقعت ، فقد تم إنشاء مديرية تُعنى بتطبيق هذه الأساليب واعتمادها والنهوض بالعديد من المهام الوظيفية والفنية التي تنعكس إيجابًا على بيئة العمل في كافة المراكز والمنافذ الجمركية من حيث نِسب التسهيل والاستهداف للبيانات الجمركية ذات الخطورة المرتفعة الأمر الذي يسرّع في إنجاز إجراءات التخليص الجمركي على البضائع و تسهيل وتيسير حركة التبادل التجاري، وبالطبع تركت أثرها البارز على نمو الاقتصاد الوطني وهذا يسهم في تحقيق أهداف الإدارة الجمركية (ابو غزي، 2012، صفحة 6).

ولقد عرّف البعض إدارة المخاطر بأنها تطبيق منظم للإجراءات والأنشطة المتعلقة بالإدارة والتي من شأنها تزويد الجمارك بالمعلومات الضرورية عن الإرساليات والشحنات التي تمثل خطراً وتوجيه كافة

الإمكانيات نحو المجالات التي تنطوي على خطر (المرشدي، 2022)، وذهب آخر إلى أنها النظام الذي يتم من خلاله إعادة توزيع عناصر العمل بطريقة مختلفة لتحقيق النتائج والأهداف بصورة أفضل (ابو العلا، 2012، صفحة 138).

وذهب فريق آخر إلى أنها الاحتمالية بوجود خرق أو تجاوز للقوانين والأنظمة الجمركية والقوانين الأخرى المتعلقة بعمل الجمارك بقصد التهرب من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى أو تجاوز أحكام المنع أو التقييد أو محاولة الاستفادة غير المشروعة من استرداد الرّسوم (الخليل و ابا زيد ، 2008، صفحة 99). ونحن بدورنا نعرف إدارة المخاطر بأنها عمليّة إداريّة ممنهجة تستخدم فيها أحدث الأساليب والتقنيات لتحديد المخاطر الناشئة عن عمليات التخليص الجمركي على البضائع حيث تعمد إلى تحليلها ودراستها ووضع الخطط اللازمة لتلافي وقوعها في المستقبل أو التقليل من الأضرار أو الخسائر المحتملة منها.

إذن إدارة المخاطر تطبق أسلوب عمل مرن أو منهجية إدارية منطقية تستخدم بانتظام لتحديد وتقييم ومراقبة الخطورة التي قد تنشأ من أي نشاط أو عمل بهدف الاستفادة المثلى من الإمكانيات والموارد المتوفرة، وبذات الوقت تجنب أو التقليل من الضرر أو الخسائر المحتملة الوقوع والتخفيف من آثارها إن وقعت في المستقبل. ممّا يعّولُ عليها في الحدً من انتهاك التشريعات الجمركية والاستعانة على توزيع الموارد والإمكانات المتوفرة في الإدارة الجمركية بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجمارك، ولكن ما الإطار القانوني الذي يغلف إجراءاتها ويضفي عليها المشروعية هذا ما نحيله للمطلب القادم.

المطلب الثاني:

الإطار القانوني الإدارة المخاطر الجمركية.

دعت اتفاقية كيوتو[1] إلى تبني واعتماد أنظمة وأساليب إدارة المخاطر في مجال العمل الجمركي لما لها من دور بارز في تبسيط الإجراءات وبالفعل سارعت الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية إلى مراجعة تشريعاتها وتحديث وسائل وأساليب عمل الإدارة الجمركية متأثرةً بالاتجاه العالمي الساعي والداعم الإزالة العوائق أمام حركة المبادلات التجارية ، وعلى المستوى الوطني سارع الأردن إلى تبني و اعتماد أنظمة وأساليب إدارة المخاطر الجمركية والاستخبار الجمركي وجَرى مراجعة وتعديل كافة التشريعات الجمركية في مسعىً منه إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية[2] انسجاماً مع مقتضيات

(1) اتفاقية كيوتو عقدت في اليابان عام 1973 بهدف تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية بين الدول الاعضاء وعدلت هذه الاتفاقية لاحقا ودخلت حيز التنفيذ في 3 فبراير 2006 وهدف التعديل الأخير تيسير حركة التجارة الخارجية عن طريق توحيد الاجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها ، حيث وفرت الاتفاقية العديد من المعايير والممارسات المعتمدة للإجراءات الجمركية والأساليب الحديثة المطبقة حاليًا لدى العديد من الإدارت الجمركية على المستوى الدولي.

(2) الإجراءات الجمركية هي مجموعة من القواعد والأساليب والخطوات المتتابعة والمنطقية و التي تعد للتخليص على الواردات والصادرات في نطاق تطبيق التشريعات الجمركية وغيرها من التشريعات والتي يُسند للجمارك تنفيذها والمتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الامنية والتجارية . السعيدات ، عناد عطية ، مرجع سابق ، ص308.

الاتفاقيات الدولية التي انضمّت إليها المملكة، والتي دعت إلى تبني واعتماد أساليب إدارة المخاطر في مجال العمل الجمركي ، ولعل هذا التوجه دليل على أهمية التجارة الخارجية وضرورة الحفاظ على قنواتها مفتوحة .إذ إن تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية ما يزال يحظى باهتمام دولي منقطع النظير قل مثيله .

فقد عدلَ المشرع الأردنيّ المادة 5 من قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 وتعديلاته وحثَّ الإدارة الجمركية على تبسيط الإجراءات الجمركية واعتماد إدارة المخاطر كمنهاج عمل، حيث نصت على أنهَّ "للدائرة في سبيل قيامها بعملها ولتبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيلها استخدام وسائل تكنولوجيا وأتمته المعلومات وأساليب إدارة المخاطر والاستخبار الجمركي لجمع المعلومات وتحليلها وفق المعايير الدوليّة المعتمدة (أضيفت هذه الفقرة بالقانون المعدل لقانون الجمارك رقم 33 لسنة 2018).

كذلك نصت المادة 148 من ذات القانون على أنه "لغايات تبسيط الإجراءات وبالرغم مما ورد في المادة (69) من هذا القانون، يجوز للوزير التجاوز عن إجراءات معاينة البضائع والاكتفاء بقبول الوثائق لغايات التخليص المباشر عليها وفقاً للأحكام والشروط التي يقررها بتعليمات تصدر لهذه الغاية تنشر في الجريدة الرسمية (قانون الجمارك المعدل، 2018) .

يتضح لنا مما سبق أن المشرّع الأردنيّ قد أرسى أصلًا عاما ألا وهو أحقيّة الإدارة الجمركية في معاينة البضائع للتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها إلاَّ أنهَّ ترك لها الحرية في قبول الوثائق لغايات التخليص المباشر عليها وفقًا للأحكام والشروط التي يقررها وزير المالية بتعليمات تصدر لهذه الغاية، بالتالي المشرّع جعل معاينة البضائع أو عدم معاينتها من صلاحيات الإدارة الجمركية تاركا لها الحرية في تحديد شكل ونوع وسائل تدخلاتها عبر اعتماد أساليب إدارة المخاطر ومنهجية جمع وتحليل المعلومات من بيئة العمل وفق معايير منتقاة تحدد على أساسها لاحقًا قواعد التدخل الجمركي.

بالطبع هذا ساعد الإدارة الجمركيّة في تحديد أولويات تدخلها والتحول من وسائل التدخل التقليدية في فحص البضائع ومطابقتها والتي تشمل كافة البضائع المراد التخليص عليها بصرف النظر عن حجمها وقيمة الرسوم الجمركية عنها وسلوك مستورديها ومصدريها ، إلى التركيز على الإرساليات ذات الخطورة المرتفعة والحيلولة دون انتهاك الرقابة الجمركية عليها عبر اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع وقوع عمليات التهريب الجمركي والضريبي ، كذلك تم التوجُّه إلى تفعيل عمليات التخليص المسبق على البضائع قبل وصولها للبلاد انسجاما مع هذه المتطلبات ، فأصبح بإمكان مستوردّي أو مصدَّري البضائع تقديم بيان جمركي موجز قبل مغادرة البضاعة ميناء التحميل أو قبل وصولها للمملكة ، وهذا أتاح للإدارة الجمركية الحصول على المعلومات اللازمة لتقليل المخاطر الجمركية وتطبيق أحكام المنع والتقييد

المقررة على البضائع قبل وصولها البلاد بحيث تستطيع الإدارة الجمركية تحديد آليات التعامل معها وفقًا لدرجات الخطورة قبل وصولها إلى المملكة ومنحِها فسحة من الوقت بمقدور الإدارة الجمركية استغلالها على النحو الأمثل.

المطلب الثالث:

طبيعة عمل إدارة المخاطر في العمليات الجمركية

خلصنا إلى أن الإدارات الجمركية في السابق كانت تنتقل تلقائيًا إلى فحص البضائع بمجرد تقديم البيان الجمركي ، وذلك للتحقق من صحة المعلومات المصرَّح عنها و مدى احترامها لمقتضيات التشريعات الجمركية خاصةً وتشريعات الدولة عامةً، وبالطبع فإن هذا الوضع خلق العديد من الإشكالات بالنظر إلى حجم وكثافة عمليات الاستيراد والتصدير وحجم البضائع العابرة[1] (الترانزيت) والتي غالبًا ما تقابل بقلَّة الإمكانات المادية والبشرية لتغطية التوسع الهائل في حجم العمليات الجمركيّة ، فضلًا عما يترتب على هذه الإجراءات من عرقلة حركة المبادلات التجارية بشكل غير مباشر وتأخر بقاء البضائع في المراكز والمنافذ الجمركية بانتظار استكمال إجراءات التخليص عليها ، ودائرة الجمارك الأردنيّة كغيرها من إدارات الإقليم تأثرت بهذه المتغيرات و بالوضع الدُّولي الدّاعي والرّاعي لإزالة الحواجز والقيود الجمركية أمام حركة وانسياب البضائع (السعيدات، 2017، صفحة 307).

ولكي تتخطى ذلك تخلت الإدارة الجمركيّة عن الفحص المادي[2] للبضائع كقاعدة عامة لصالح النظام الانتقائي لتصبح الانتقائية هي القاعدة العامة والفحص المادي الاستثناء، فهذا التحول وضع الإدارة الجمركية بين أمرين إمّا تلبية احتياجات التجارة العالميّة عن طريق تخفيض أو إلغاء الفحص المادي للبضائع، وأمّا حماية هذه البضائع ومنع الاعتداءات عليها وهذا الوضع بالطبع سيؤدي إلى عرقلة الرقابة الجمركية وضبط الاعتداءات (محبوبي، 2015، صفحة 156).

يرى الباحث أن اختيار تسهيل إجراءات تدفق المبادلات التجارية وإزالة العوائق أمامها والتخلي عن الفحص المادي لكافة الإرساليات التجارية لا يعني قطعًا أنها تتراجع عن إنفاذ الرقابة الجمركية على البضائع إلاّ أنه فرض عليها مراجعة وسائل وأساليب تدخلاتها وبما يضمن تدفقات التجارة الخارجية وانسيابيتها وزيادة الإيرادات الجمركية وضمان حُسن ودقَّة تحصيلها في آن واحد عبر إنفاذ الرقابة الجمركية وتوجيهها بصورة أكثر دقةً على النحو الذي لا يُشكل عائقًا أمام حركة التجارة عبر الحدود فهنالك دائما عنصر من عناصر المخاطرة في تسهيل حركة انتقال البضائع والأفراد عبر الحدود.

---

[1] البضائع العابره هي تلك البضائع التي لا تكون وجهتها النهائيه الى داخل البلاد تعبر داخل اقليم الدوله لتستقر بدوله أخرى.

[2] المعاينة الجمركية في ابسط مفاهيمها وقواعدها هي قيام موظف الجمارك المختص " المعاين " بمطابقة البضاعة المصرح عنها مع الوثائق المرفقة بالبيان الجمركي او المعاملة الجمركية من حيث العدد والصنف والوزن والبضاعة والقياس والمنشأ مع وصفها وصفا دقيقًا بما يتلائم ومنطوق التعريفة الجمركية ،على أن يحدد في شروحاته جميع الملابسات والإشكالات التي تفرزها المعاينة الجمركية ، أن وجدت وذلك لإعطاء صورة واضحة تساعد الاقسام المعنية في اتمام اجراءات المعاملة الجمركية وفقا للأصول القانونية المعمول بها.

فاعتمادها على إدارة المخاطر كبديل لوسائل التدخل التقليدية في عمليات التخليص الجمركي عالج جوانب النقص والقصور في الكوادر المؤهلة للقيام بعمليات التخليص الجمركي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والأنظمة التقنية و بأحدث الأساليب والمعايير العالميّة ، وبالوقت ذاته تكون نجحت في إزالة أي عوائق أمام تدفق التجارة الخارجية عندما تطبق الرقابة الجمركية بأساليب أكثر حداثةً وذكاءً تكون موجهةً إلى مواطن الخطر الحقيقي(De Wulf & Sokol, 2005, p. 196) ويثور التساؤل هنا كيف تنشأ المخاطر في بيئة العمل الجمركي؟

تنشأ المخاطر في العمل الجمركي عندما يتم توقُّع حدوث ظروف مستقبلية تعّرض الإدارة الجمركية إلى خسائر غير متوقعة لم ترد ضمن مخططاتها، الأمر الذي من شأنه التأثير على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وغاياتها، وهذه المخاطر متوقعه الحدوث دائماً. فاحتمالية مخالفة القوانين والتشريعات الجمركية والالتفاف على قيود المنع والتقييد احتمالاتها قائمة بذاتها ، وإذا ما قدّر أن تحققت هذه المخالفات والجرائم بالطبع سوف ينتج عنها ضرر يلحق بالإدارة الجمركية من جرّاء فقدانها الضرائب والرسوم الجمركية ، فضلا عن تدفق البضائع المخالفة لقيود المنع والتقييد كالبضائع المقلّدة والمزورة و غير صالحة للاستهلاك والتي إن تحقق الإفراج عنها في مرحلة التخليص الجمركي سوف يصعب ضبطها وتتبعها في الأسواق ، ولكن كيف يتم التعامل مع المخاطر المتوقع حدوثها في بيئة العمل الجمركي ؟

بداية علينا تحديد السياق العام لأماكن الخطورة في بيئة العمل (مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير ونقل الأفراد وما إلى ذلك) حيث يتم تحديد مواطن القصور والخلل ورصدها إذ يتم استقبال المعلومات و البيانات مرتفعة الخطورة كالتي يتم اكتشافها في المراكز والمنافذ الجمركية أو عبر مخرجات عمليات التدقيق اللاحق التي تقوم بها الإدارة الجمركية على البيانات الجمركية المنجزة أو تلك التي تتوصل إليها الإدارة من مصادرها المختلفة ، وبالمحصلة توفر هذا الكم الهائل من المعلومات والبيانات التي يتم تحليلها ، ودراستها من قبل الأقسام المعنية في الإدارة الجمركية ، وعلى أساسها يتم تحديد أنواع الخطورة وكيفية وقوعها بدراسة البيانات والمعلومات التي ترد من المركز والمنافذ الجمركية على اختلاف أنواعها ومسمياتها، ومن ثم تعمد الإدارة إلى تحليل هذه المعلومات من قبل موظفي إدارة المخاطر(إمكانية حدوث المخاطر محتمله أقل احتمالية أكثر احتمالية) . تشّرع في تقييم خطورتها (تقييم تأثير وعواقب المخاطر عالية متوسطة منخفضة) على ضوء ذلك يتم وضع الخطط لمعالجتها أيّ تحديد الإجراءات المضادة وربطها بمستوى خطر مقبول يمكن حلها أو القضاء عليها أو إلغاؤها وتنفيذها مع مراقبة ومراجعة النتائج الإيجابية أو السلبية عند تقييم أداء الخطط.

تجدر الإشارة هنا أن هذه البيانات والمعلومات لا تترك بدون متابعة، حيث تدخل في مراحل البحث والتحليل والتدقيق باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة في الإدارة الجمركيّة إلى جانب تبادل المعلومات مع الجهات الحكومية والأفراد، ومع مكتب تبادل المعلومات الإقليمي بالتوازي والتنسيق مع الإدارات الجمركية في الخارج وكل ذلك ينعكس على وضع الخطط والأنظمة في الإدارة، وبما يسهم في تحقيق أعلى درجات الرقابة وحماية المجتمع باستخدام مناهج أكثُر ذكاءً ودقةً.

ينبني على ما تقدم أن تحليل المخاطر الجمركية في بيئة العمل على قدر كبير من الأهمّية، فهذا التحليل يسهم بقدر كبير جدا في رسم سياسات مكافحة التهريب الجمركي وتوجيهها وتحديد آليات مراقبة المسافرين والبضائع العابرة للحدود ، بالإضافة إلى أنّه يسهم في تحديد الوثائق والإجراءات المطلوبة لكلّ حالة من الحالات التي تتعامل معها الإدارة الجمركية (ابو العلا ،2012 ، ص141) فهذه البيانات والمعلومات التي تعكف إدارة المخاطر على جمعها و مراجعتها وتحديث معاييرها المبنيّة على درجة الخطورة باستمرار هي الأساس في إنشاء وتحديث معايير الانتقائية المرتكزة على درجة الخطورة والتي تحدد على غرارها نسب الاستهداف للبيانات الجمركية . وهذا يسهم في خفض مدد بقاء البضائع في المراكز والمنافذ الحدودية ويساعد على تدفق وزيادة حجم المبادلات التجارية حينما يتم تحديد وسائل التدخل الجمركي قبل وصول البضائع إلى البلاد بحيث يتم تخفيض الإجراءات الجمركية على الإرساليات التجارية الآمنة، في مقابل توجيه الاهتمام إلى الإرساليات ذات الخطورة المرتفعة والتي تم تحديدها وتحليلها ودراستها من قبل الإدارة ، والنتيجة ستكون زيادة تدفق المبادلات التجارية بالنسبة للإرساليات الآمنة أي منعدمة أو قليلة المخاطر، فما هي معايير إدارة المخاطر في تصنيف البيانات الجمركية ونطاقها وفق درجات الخطورة لاستهداف الأنشطة غير المشروعة في عمليات التخليص الجمركي؟ هذا ما نحيل الإجابة عليه إلى المطلب القادم.

المطلب الرابع:

معايير تحديد درجات الخطورة في إدارة المخاطر الجمركية

تُشكّل إدارة المخاطر الجمركية صمام أمان عمليات التخليص الجمركي كونها تعنى بوضع المعايير الانتقائية التي تصنّف على أساسها درجات الخطورة للبضائع محل التخليص الجمركي، فهي تقوم بإعداد الدراسات الأوليّة والتنفيذية والمستقبلية وتضع جميع الاحتمالات المتوقع حدوثها وفقًا لما يتوفر لديها من بيانات ومعطيات زودت بها أو توصلت إليها بحكم عملها ويتم تحديد البيانات ذات الخطورة المرتفعة لكي يتم التصدّي لها باحتراف ومهنية عالية.

تقوم بتحليل المخاطر الناشئة في بيئة العمل وعليها أن تقوم بسبق حدوثها ورصدها وتحديد درجة حدوثها وإمكانية حدوثها وبحث سبل تلافيها وحجم تأثيرها في العمل الجمركي، وعليها في الوقت ذاته

أن تحدد آلية التعامل معها عند وقوعها إما بالالتفاف حولها أو قبولها أو تخفيف آثارها (الخليل و ابا زيد ، 2008، صفحة 104)، وفي سبيل ذلك تعتمد العديد من المعايير التي توظف في تصنيف البيانات الجمركية وفق النظام الانتقائي وهي معايير غالباً ما تتسم المرونة والتجديد ويتم باستمرار مراجعتها وإجراء التقييم عليها كونها معايير تطال معظم العمليات الجمركية وبصرف النظر عن الأوضاع الجمركيّة للبضائع المصرح عنها، وهي تشمل كافة المراكز والمنافذ الجمركيّة وكافة المتعاملين مع الإدارة الجمركيّة من الأشخاص والشركات المعنيين في إجراءات التخليص الجمركي على البضائع.

هذه المعايير تختلف من حيث مستوياتها وموضوعاتها، فهنالك معايير على النطاق الوطني ويراد بها تلك المعايير التي تطبق على كافة المراكز والمنافذ الجمركية دون استثناء أيّ شركة أو مستورد منها ومن الأمثلة عليها المعايير التي تطبق على إرساليات المواد الكيماوية والخطرة والأسلحة والذخائر والمواد المحظور استيرادها أو تلك المقيدة بحيثُ يتم استهداف البيانات الجمركية المنظمة بها على نطاق الوطن.

وهنالك معايير محليّة تطبق في المنافذ المراكز الجمركية كلٌّ على حدَّه حسب خصوصية المراكز أو المنافذ الجمركية وأنماط عملها ولكلّ مركز حسب الأوضاع الجمركية التي يتعامل معها عند رصد أنماط الخطورة الشائعة وطرق التحايل السائدة فيه حيث يتم تحديد نسبة الاستهداف لتلك الأوضاع وفقا لدرجة الخطورة أو حسب طبيعة الإجراء الواجب اتخاذه حيال الوضع الجمركي ، أضف إلى ذلك معيار العشوائية المدمجة ضمن نظام الانتقائية المحوسب وتستهدف ما نسبته 10 بالمئة من بيانات المسرب الأخضر ولا يستثني أيَّة أوضاع جمركية أو أية جهات يتم تنظيم البيانات الجمركية باسمها من هذا الاستهداف (ابو غزي، 2012، صفحة 5).

أيضاً هنالك معايير تتعلق بالمستورد أو المصدر من حيث سجل الأداء في ارتكاب جرائم ومخالفات التهريب الجمركي ونوع وطبيعة البضائع ؛ إن كانت ذات الخطورة العالية أو البضائع الممنوعة أو ذات الرسوم المرتفعة أو التي عليها حظر استيراد وأنماط التحايل المتكررة وحاجاتها إلى التحليل ، وهنالك معايير تتعلق في نسب الرسوم والضرائب الجمركية و قيمة البضائع المصرح عنها في البيانات الجمركية و بلد المنشأ للبضاعة وبلد التصدير والموانئ والبلدان التي قدِمَت منها البضائع ، وأخرى تتعلق بالناقل التجاري ووسيلة النقل ونوع البيان الجمركي وبطبيعة الإجراء الجمركي المنوي اتخاذه على البيان أيضاً سجل أداء شركات التخليص وأفرادها من حيث ارتكاب مخالفات وجرائم التهريب الجمركي (ابو غزي، 2012، صفحة 6).

بناءً على ما تقدَّم يتم الاختيار من قبل النظام الانتقائي للبيانات التي تخضع للفحص المادي على ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة في إدارة المخاطر والتي تحدد درجات خطورة هذه البضائع ومدى احتياجها للمعاينة الفعلية وعلى ضوء ذلك يتم إخضاعها للفحص المادي من قبل الموظف المختص، فكيف يتم تصنيف البيانات الجمركية للبضائع وفق النظام الانتقائي المبني على معايير إدارة المخاطر هذا ما نتولى بحثه في المبحث الثاني من دراستنا.

المبحث الثاني:

ماهية النظام الانتقائي في عمليات التخليص الجمركي على البضائع

خلصنا إلى أن الإدارات الجمركية أعادت النظر في وسائل التدخل التقليدية في عمليات التخليص على البضائع عبر مراجعة كافة الإجراءات الجمركية بالاستفادة من ميزات التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها في سبيل الارتقاء وتطوير عمل الإدارة الجمركية ورفع كفاءة منتسبيها بما يتناسب والنمو غير المسبوق في حركة تدفقات التجارة الخارجية المتأثرة أصلًا بالتطورات التي تشهدها الساحة الدولية في مختلف الميادين والتي أسهمت في اتساع حجم المبادلات التجارية.

والانتقائية كإحدى تطبيقات وأساليب إدارة المخاطر الجمركية أسهمت وبشكل مباشر في تطوير قواعد التدخل الجمركي والارتقاء بمستويات الرقابة الجمركية عبر توجيه الجهود إلى الاهتمام بالبضائع ذات الخطورة المرتفعة والتركيز عليها مقابل تخفيض الإجراءات الجمركية وتسريعها على البضائع ذات الخطورة المتدنية أو المنعدمة، وذلك بالاستناد على معايير تشرف عليها وتعتمدها إدارة المخاطر الجمركية تتحدّدُ على أساسها درجات الخطورة للبضائع ووسائل التعامل معها، فما المقصود بالانتقائية في مجال عمليات التخليص الجمركي؟ وكيف يتم تصنيف البيانات الجمركية وفقها؟ وما أثرها على زمن الإفراج عن البضائع في المراكز والمنافذ الجمركية؟

هذا ما نتناوله في هذا المبحث والذي نخصص المطلب الأول منه لبيان مفهوم النظام الانتقائي في عمليات التخليص الجمركي على البضائع كذلك نتطرق إلى أهميته في مجال العمل الجمركي كمطلب ثان.

المطلب الأول:

مفهوم النظام الانتقائي في عمليات التخليص الجمركي.

يراد بالنظام الانتقائي أو الانتقائية في مجال التخليص الجمركي على البضائع العملية التي يتم بموجبها اختيار عدد من البيانات الجمركية وتحديد المسرب المناسب لها(أخضر أصفر أحمر)[1] بناء على معايير

[1] وفق النظام الانتقائي تقسم البيانات الجمركية الى المسارب كما يلي:

علميّة مدروسة تم اعتمادها مسبقًا من إدارة المخاطر في الإدارة الجمركية التي تصنف فيها البيانات الجمركية وفقًا لدرجات الخطورة ، فعندما يتم تسجيل البيان الجمركي للبضائع بالطريقة المعلوماتية ويودَعُ إلكترونيا لدى الدائرة الجمركية حيث يتم قراءة كافة البيانات و المعلومات من طرف النظام المحسوب(الاسيكودا) والذي يحدد بدوره المسرب المناسب للبضاعة على ضوء المعطيات والمعايير التي يتم مراجعتها باستمرار في دائرة الجمارك ، وهي ذات المعايير التي تحدد خطورة هذه البضائع أو القائمين على استيرادها أو تصديرها وعلى ضوئها يتقرر مدى احتياجها للفحص المادي من قبل الموظف المختص .

اعتماد الانتقائية في بيئة العمل الجمركية جاء في حقيقته لتلبية احتياجات التجارة العالمية ومتطلباتها عن طريق تخفيض أو الغاء الفحص المادي للبضائع بحيث يتم التخلي عن المعاينة الفعلية (الفحص المادي) للبضائع كقاعدة عامة في مجال العمل الجمركي وتصبح الانتقائية هي القاعدة العامة والمعاينة الجمركية هي الاستثناء (محبوبي ،2015 ،ص156)، فالانتقائية كإحدى أساليب إدارة المخاطر الجمركية بدون أدنى شك أحدثت تغيرا هائلا في بيئة العمل الجمركي التي كانت حتى وقت قريب تعتبر الانتقال للفحص المادي للبضائع هي الواجهة الحقيقة التي تظهر دور الإدارة الجمركية في ممارسة سلطتها الرقابية على ما يتم إدخاله أو إخراجه من وإلى البلاد من بضائع مختلفة (الدحيمن، 2013، صفحة 56).

فقد أظهرت التجارب السابقة أن إخضاع كافة البضائع المنظم بها بيانات جمركية للفحص المادي يترتب عليه تأخير غير مبرر في إجراءات التخليص والإفراج الجمركي عليها ، وبالتالي بقاؤها فترات أطول في حوزة الجمارك ، وبقاؤها وتركُها يجعل منها عرضة للعديد من المخاطر المختلفة كالنقص والتلف وضياع فرص التسويق ، إضافة إلى أنهَّ يتسبب في إغلاقات بالمراكز والمنافذ الحدودية و تكُدس للبضائع في الموانئ والمطارات ، وهذا كلّه يتسبب في دفع كلف ماليّة إضافية تثقل كاهل مستوردي

1. المسرب الأحمر جميع البيانات التي تحول الى هذا المسرب يجب ان تعاين معاينة فعلية(فحص مادي) ويتم مطابقتها مع الوثائق المرفقة به ومن بعد تدقيق تلك الوثائق قبل إجراء عملية التصفية (احتساب الرسوم النهائية) ولا يستطيع المصرح إجازة بيانه إلا بعد الانتهاء من المعاينة الفعلية وتحويل مسرب البيان عبر النظام إلى المسرب الاخضر من قبل رؤساء وحدات التخليص الجمركية .إذا كانت نتيجة المعاينة والتدقيق مطابقة أو تحويله الى قسم القضايا / قسم الاستيضاحات في حال عدم المطابقة أو وجود خلاف علما بأن هنالك صلاحيات لرؤساء الوحدات لمعرفة سبب اختيار البيان للمسرب الاحمر أو غير ذلك.
2. المسرب الأصفر جميع البيانات التي تحول الى هذا المسرب يتم تدقيق البيانات الجمركية ومطابقتها مع كافة الوثائق المرفقة معها وبدون اجراء المعاينة حيث يتم التصفية النهائية في حال المطابقة وتحويلها للمسرب الاخضر ولكن اذا لم تتطابق الوثائق مع البيان والتصريح على البيان يتم تحويل مسرب البيان إلى المسرب الأحمر لمعاينة المحتويات والتأكد من مطابقة الوثائق لواقع البضاعة.
3. المسرب الأخضر يختص هذا المسرب بالبيانات الجمركية التي تحوي على أنواع من البضائع غير مستهدفه ضمن معايير الانتقائية المعتمدة أو أن المستورد الذي نظم البيان باسمة هو من ضمن الاشخاص أو الشركات الملتزمة التي لا تشكل أيّ خطورة على الجمارك أو نسبة الخطورة متدنية حيث يتم تصفية البيان مباشرة بدون تدقيق كما هو في بيان المسرب الأصفر لكن يتم تدقيقه لاحقًا من قبل الرقابة الداخلية في المراكز الجمركية أو في حال كان هنالك أي خطورة على الجمارك لا يستفيد المصرح من مزايا المسرب الأخضر حيث يصبح هذا الشخص مستهدف وذلك ضمن شروط وأسس يتم وضعها من إدارة المخاطر.
4. المسرب الأزرق يختص هذا المسرب بالبيانات الجمركية التي يفرج عنها بموجب تعهد جمركي.
5. المسرب البنفسجي ويكون للبضائع التي تحتاج الى موافقات من مختبرات الدوائر الاخرى وهو غير مستخدم في الوقت الحالي.

ومصدري البضائع في وقت تسعى فيه الدولة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية و تنشيط البيئة الاستثمارية عبر إزالة العوائق أمام حركة تدفق التجارة الخارجية وتسهيل وتنشيط عمليات انسيابها لما لها من أثر بيّن في دعم ورفد الاقتصاد الوطني.

تلك التغيرات تتوائم والتوجه العالمي الساعي إلى تحرير المبادلات التجارية وإزالة المعيقات أمام حركة انسياب التجارة العالمية والذي اعتبر حتى وقت قريب الفحص المادي للبضائع من العوامل المساهمة بشكل كبير في تأخير دخول البضائع إلى الأسواق المحلية والخارجية (خلاد، 2009، صفحة 249) فالوسيلة الأفضل لتيسير وتسهيل إجراءات التخليص الجمركي على البضائع وإزله العوائق أمامها والتخفيف من وطأتها تتمثل باعتماد أساليب إدارة المخاطر في مجال العمل الجمركي وفرض الرقابة الجمركية على الإرساليات التجارية ذات الخطورة المرتفعة والتي يتم تحديد خطورتها وفق معايير علمية مدروسة .

المطلب الثاني:

أهمية النظام الانتقائي في مجال العمل الجمركي الأهداف والغايات.

أحدث النظام الانتقائي نقلة نوعية في عمليات التخليص الجمركي على البضائع فقد كانت الإدارة الجمركية تنتقل تلقائيا لمعاينة كافة الإرساليات التجارية بدون استثناء بقصد التحقق من مدى مطابقة محتوياتها للبيان المبرز وقياس مدى احترامها مقتضيات التشريعات الجمركية خاصة وتشريعات الدولة عامة.

وبالطبع فإن هذا الإجراء في طبيعته خلق العديد من الإشكالات العمليّة بالنظر إلى طبيعة الإجراءات الجمركية وتنوع وسائلها وتعدد أدواتها وإجراءاتها المطولة نوعا ما ناهيك عن حجم وكثافة عمليات الاستيراد والتصدير في الدولة وحجم البضائع العابرة بالترانزيت التي تعبر أراضي الدولة، فإجراء المعاينة الجمركيّة لكافة الإرساليات التجاريّة يخلق نوعاً من التأخير والإرباك في عمليات التخليص الجمركي فضلًا عن دورها في إعاقة عبور بضائع الترانزيت.

كذلك فإن إجراء الفحص الشامل للإرساليات التجارية كافة لن يكون بمستوى وجودة الفحص الفني القائم على معايير مدروسة ومحددة كالذي يستهدف الإرساليات ذات الخطورة المرتفعة وعلى سبيل المثال البضائع المنظم فيها بيان جمركي تحدد المسرب الخاص به بالمسرب الأخضر (درجة خطورة أقل) يتم التخليص عليها بالسرعة في عملية تستغرق أقل من نصف ساعة، حيث يتم تصفية البيان ودفع الرسوم والضرائب المقررة عليه واستكمال كافة الإجراءات الخاصة به بإصدار تصريح الخروج للبضائع من المراكز الجمركيّة ، في المقابل فإن البيانات الجمركية التي تصنف ضمن المسرب الأحمر (درجات خطورة مرتفعة) يتم الفحص المادي لها بشكل تفصيلي في عملية تستغرق وقتا ليس بالقصير، وهنا تكمن أهمية الانتقائية كعملية محفزة تساعد في زيادة مستوى الوعي لدى المصرّح عن البضائع من خلال

الالتزام بالقوانين والأنظمة بهدف تسريع أعمالهم بالتالي فإن هذه العملية تساهم في تسهيل حركة المبادلات التجارية وانسياب البضائع عبر الحدود وحماية الإيرادات الجمركية وتحصيل حقوق الخزينة من الرسوم والضرائب التي تعرَّضت للضياع (الخليل و ابا زيد ، 2008، صفحة 97).

وتظهر أهمية هذا النظام جليّة في أنّهُ عالج جوانب النقص في الموارد البشرية والعوائق المالية التي تواجه الإدارات الجمركيّة، فالتنوع في المهام والأهداف للإدارة الجمركية غالباً ما يقابل بقلة الإمكانات المادية والبشرية وندرة توفرها لتغطية التوسع الهائل في حركة المبادلات التجارية في وقت تسعى فيه الدولة لإزالة الحواجز والقيود الجمركية أمام حركة وانسياب البضائع تنفيذا لاستحقاقات الاتفاقيات والمعاهدات التجارية التي انظم لها الأردن، و بالمحصَّلة فإن اعتماد الانتقائية كمنهاج عمل فعلياً أتاح للإدارة الجمركيّة إعادة توزيع مواردها بشكل أفضل عندما توجه وتسخر هذه الإمكانات لاستهداف البضائع الأكثر خطورة ، بخلاف الوضع السابق الذي كانت به البضائع المصرَّح عنها تخضع لذات الإجراء بصرف النظر عن خطورتها و تعامل المعاملة ذاتها من حيث الوقت والإجراء ، وهذا أثقل كاهل موظفي الإدارة الجمركية و أهدر طاقاتهم التي لو وّجهت إلى استهداف البضائع الأكثر خطورة لحققت أفضل النتائج في بيئة العمل.

وكذلك فإن الانتقائية خلقت نوعاً من التوازن بين متطلبات إنفاذ الرقابة الجمركية بأقصى درجاتها وبين تسريع إجراءات التخليص وخفض مدّة بقاء البضائع في المنافذ الحدودية والساحات والمستودعات الجمركية، فاعتماد معايير الانتقائية القائمة على دراسة وتحليل المخاطر يتيح استهداف البيانات الجمركية ذات الخطورة المرتفعة ، وهي بيانات متغيرة حسب دراسة المخاطر، في المقابل تسريع إجراءات التخليص على البيانات الجمركية ذات الخطورة المتدنية أو المنعدمة ، وبالطبع فإن هذا يقودنا إلى التساؤل كيف يتم استهداف المستوردين والمصدرين غير الملتزمين بالتشريعات الجمركية ؟ وما أثر الالتزام بالتشريعات الجمركية على سرعة إنجاز البيانات الجمركية؟ هذا ما سنتناوله في الفقرات التالية.

الفقرة الأولى: تسريع عمليات التخليص الجمركي على البضائع

أتاح استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها بشكل جيد في زيادة فرص كشف الجرائم والمخالفات الجمركية ومكافحة التحايل التجاري حينما يكون التركيز على الإرساليات ذات الخطورة المرتفعة بالتزامن وتبسيط الإجراءات الجمركيّة[1] بعد التأكد من توفر الالتزام لدى المتعاملين مع الجمارك[2]حيث يتم تسريع إجراءات التخليص على البيانات الجمركية ذات الخطورة المتدنية أو المنعدمة.

---

[1] الإجراءات الجمركية هي مجموعة من القواعد والأساليب والخطوات المتتابعة والمنطقي و التي تعد للتخليص على الواردات والصادرات في نطاق تطبيق التشريعات الجمركية وغيرها من التشريعات التي يستند للجمارك تنفيذها والمتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الامنية والتجارية وغيرها . مستور عبد القادر ،2015، حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامة التجارية على الحدود، رسالة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ص 23 وخلاد، يوسف، مرجع سابق ، ص 76.

[2] ووفقا لقانون الجمارك الأردني تصنف الارساليات الواردة بحسب النظام الانتقائي و بالاستناد الى درجات المخاطرة الى عدة مسارب حيث يسمح بالتجاوز عن المعاينة ضمن المسربين الأخضر والأصفر بقبول الوثائق وتدقيقها ومن ثم استيفاء الاجراءات الجمركية عليها ، إلا أن ذلك لا يسلب حق

وتصنَّف الإرساليات وفقًا لدرجات المخاطرة التي تتراوح بين المرتفع والمتوسط والمنخفض بحيث يسمح بالتجاوز عن المعاينة الجمركية للبضائع ذات الخطورة المتدنية والاكتفاء بقبول الوثائق وتدقيقها (لا يخضعان للفحص المادي) وتستوفى الإجراءات الجمركيّة عنها، ونذكر هنا أن التصنيف لا يسلب حق موظفي الإدارة الجمركية في إجراء الفحص المادي للبضائع التي تم الاكتفاء بقبول وثائقها عند الاشتباه بوجود أي جرم أو مخالفة جمركية شريطة الحصول على الموافقة المسبقة من المرجع المختص في المركز الجمركي المعني (قانون الجمارك الأردنيّ، 15/1999).

أما الإرساليات ذات الخطورة المرتفعة والتي تصنف (المسرب الأحمر) تخضع للفحص المادي مباشرة من قبل موظفي الإدارة الجمركية والذي يستغرق وقتا ليس بالقصير حيث يتم مطابقة البضائع المصرح عنها مع الوثائق المرفقة بالبيان الجمركي والمقبولة من الإدارة الجمركية من حيث العدد والصنف والوزن والمنشأ والمصدر ووصف البضاعة وصفًا دقيقًا وبما يتلائم ومنطوق التعرفة الجمركية[1]وهذا الإجراء له قيمة كبرى. إذ إن مخرجات الفحص المادي للبضائع تبرز أهميته في التحقق من مدى موائمة هذه البضائع للتشريعات الجمركيّة خاصة وتشريعات الدولة عامة.

فضلا على أنَّه يسمح بالتحقق من جودتها ومعايير وضوابط صناعتها ومدى احتوائها للمواصفات والمقاييس ومعايير الصحة والسلامة التي تسعى السلطات الجمركية إلى التحقق منها حفاظًا على سلامة وصحة المواطن في منع التخليص على البضائع المخالفة والحيلولة دون وقوع المستهلك ضحية الغش والتدليس، فالفحص المادي للبضائع من أهم المهام الموكولة للجمارك في إطار حماية الاقتصاد الوطني (تابتي، 2014، صفحة 53).

إذن التصنيف الانتقائي المستند إلى درجات الخطورة يقدّم التسهيلات لكافة المستوردين والمصدرين الملتزمين مع الإدارة الجمركية عبر تخفيف الرقابة على الإرساليات ذات الخطورة المتدنية (الأصفر أو الأخضر) عندما تكون الجهود الجمركيّة مركزة على الإرساليات ذات الخطورة المرتفعة (المسرب الأحمر) وهذا يختصر زمن مكوث البضائع في الساحات الجمركية (الأصفر أو الأخضر) وفقًا لما يقرره النظام الانتقائي.

الفقرة الثانية: استهداف الشركات والأشخاص غير الملتزمين بالتشريعات الجمركية

إن جوهر الانتقائية قائم على مبدأ مكافئة المُجّد على اجتهاده ومحاسبة المسيء على إساءته فالإدارة الجمركية عند وضعها معايير الاستهداف تأخذ بعين الاعتبار التزام الشركات والأشخاص بالتشريعات الجمركية كونها تسهم في تحديد نوع وشكل التدخل الجمركي ، بحيث يتم استهداف الشركات والأشخاص غير الملتزمين كالذين نُظِم بحقهم قضايا جمركيّة أو تكرر ارتكابهم المخالفات الجمركية أو التحايل

موظفي الجمارك في إجراء المعاينة للبضائع ضمن هذين المسارين عند الاشتباه بوجود مخالفة جمركية وبموافقة خطية من المرجع المختص بناء على تنسيب الموظف طالب الإجراء موضحا فيه مبررات طلب المعاينة بغية تحويلها إلى المسرب الأحمر الذي يعني المعاينة الفعلية للوارد . تعليمات رقم 15 لسنة 1999 خاصة بالتجاوز عن معاينة البضائع صادرة بموجب المادة 148 من قانون الجمارك الأردني.

[1] تنص المادة 69 من قانون الجمارك الاردني على " بعد تسجيل البيانات الجمركية يقوم موظف الجمارك المختص بمعاينة البضائع كليا او جزئيا حسب التعليمات التي يصدرها المدير".

على قيود المنع أو التقييد ، إذ يستهدف المصرّح بناءً على ما توفر من معلومات وبيانات حول الأشخاص أو الشركات المعنيين بإتمام إجراءات التخليص على البضائع ، مع الإشارة هنا أنّ إدارة المخاطر قد تستهدف بعض الملتزمين وبصرف النظر عن الأوضاع الجمركية للبضائع المصرح عنها ممن لم يرتكب أيَّة جرائم أو مخالفات للقانون الجمركي وعادةً ما يكون هذا الاستهداف من قبل النظام عشوائياً والهدف منه قياس مدى التزام المصرّح بالتشريعات الجمركية وبذات الوقت إشعاره بفعالية الرقابة الجمركية وبأنَّه ليس بمنأى عن إجراءاتها وهذا بالطبع يدفعه إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة في المستقبل فهو ليس بمعزل عن الرقابة الجمركية .

في المقابل فإن الإدارة الجمركيّة تقدم العديد من التسهيلات للشركات الملتزمة التي لم يثبت بحقها ارتكاب أيُّة جرائم أو مخالفات للتشريع الجمركي كالتسهيلات التي تحظى بها الشركات المنظمة إلى القائمة الذهبية[1]، وهذه الامتيازات والتسهيلات تشمل التوسع في منح المسرب الأخضر[2] لبضائعهم والاستفادة من خدمات التخليص المسبق ولكافة المواد. كذلك الإفراج عن البضائع لقاء الضمانات المالية المناسبة وقبل استكمال إنجاز أو تنظيم البيانات الجمركية[3] (الردايده، 2020، صفحة 88) وغيرها فضلًا عن الامتيازات المعنوية كمنح كتب الشكر وتكريم أفضل الشركات الملتزمة خلال الاحتفالات الرسمية التي تعقدها الجمارك احتفاء بيوم الجمارك العالمي وفي الأعياد الوطنية.

ونشير هنا إلى أن الفحص المادي الذي يتقرر وفق الانتقائية يتم من منظور البحث عن الخطر وليس فحصا روتينيا. ففي السابق كانت كافة الإرساليات تخضع لإجراءات الفحص الروتيني ، وبالطبع هذا الفحص لا يسهم في الكشف عن الجرائم والمخالفات الجمركية بالقدر الذي يحققه النظام الانتقائي حالياً والذي يستند على درجة الخطورة للبضائع المصرح عنها ،أضف لذلك أنَّ اعتماد أنظمة المخاطر الجمركية فعليا أسهم في رفع كفاءة وقدرة موظفي الجمارك في اكتشاف العديد من الجرائم والمخالفات الجمركية نتيجة التركيز على فحص البضائع التي يشتبه بخطورتها العالية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن البضائع باهظة الرسوم والضرائب تكون درجة خطورتها أكثر من البضائع المعفاة من الرسوم أو الضرائب إذ لا مصلحة للمستورد أو المصدر في مخالفة التشريعات الجمركية والالتفاف عنها فهذه البضائع معفاة من الرسوم والضرائب ولا تترتب عليها أيُّ تبعات مالية .

---

(1) القائمة الذهبية تعتبر من المشاريع الريادية الطموحة تستخدم أساليب حديثة في العمل الجمركي حيث تعتمد على مبادئ إدارة المخاطر والإلتزام الطوعي بالمتطلبات الجمركية ومعايير الأمان الدولية وبموجب هذا البرنامج تقوم الجمارك الأردنية بتطبيق تقنيات تدقيق الإلتزام الحديثة وذلك بهدف تقييم مدى التزام الشركات والمؤسسات الأردنية المرشحة للانضمام لهذا البرنامج بالمتطلبات الجمركية وشروط ومعايير الأمان الدولية المعتمدة من خلال التدقيق الفعلي على أنظمة العمل والعمليات المتعلقة بالمعاملات الجمركية والاستيراد والتصدير والأنظمة الأخرى المتعلقة بها.تمت زيارة الموقع الالكتروني بتاريخ2022/8/4 https://www.customs.gov.jo.

(2) المسرب الاخضر يختص بالبيانات الجمركية التي تحتوي على أنواع البضائع غير المستهدفة ضمن معايير الانتقائية المعتمدة أو أنَّ المستورد الذي نظم البيان باسمه هو من ضمن الأشخاص أو الشركات الملتزمة التي لا تشكل أي خطورة على الجمارك أي نسبة خطورة متدنية حيث يتم تصفية البيان الجمركي مباشرة دون تدقيق ويتم تدقيقه لاحقًا من قبل الرقابة الداخلية في المركز الجمركي وفي حال تبين هنالك خطورة على الجمارك لن يستفيد المصرح من مزايا المسرب الاخضر ويصبح هذا الشخص مستهدف.

(3) الردايده، مراد خالد (2020)، المبادئ في العمل الجمركي، مطبعة حلاوة ، أربد ، ص88.

الخاتمة:

بعد أن انتهينا من دراسة أثر إدارة المخاطر على عمليات التخليص الجمركي على البضائع ودورها في تسهيل حركة المبادلات التجارية وإزالة المعيقات التي تحدُّ من تدفقها وانسيابها بكلّ يسر وسهولة وانعكاسها على رفع مستويات الرقابة الجمركية صار لزاماً علينا بيان أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة وهي كالآتي:

أولا: النتائج

1. أسهمت إدارة المخاطر الجمركية فعلياً في تسهيل عمليات التخليص الجمركي على البضائع وفي زيادة حركة تدفق المبادلات التجارية باعتمادها النظام الانتقائي في عمليات التخليص والقائم على تصنيف البيانات الجمركية وفقا إلى درجات خطورة البضائع.
2. اعتماد الانتقائية في العمل الجمركي نجح في تسريع إجراءات التخليص الجمركي على البضائع ذات الخطورة المتدنية وخفض زمن الإفراج عنها وهذا انعكس إيجاباً على خفض التكاليف المالية على المستورد والمصدر للبضائع وبالمحصّلة زيادة تدفقات المبادلات التجارية عبر الحدود.
3. هنالك العديد من المخاطر المتوقع حدوثها في بيئة العمل الجمركي وإدارة المخاطر تحوّل دون وقوعها في المستقبل باعتمادها معايير انتقائية تستهدف البضائع ذات الخطورة المرتفعة.
4. إن تفعيل أطر التعاون والتنسيق بين الإدارة الجمركية والأجهزة والمؤسسات الإقليمية والدوليّة في مجال تبادل المعلومات والبيانات يسهم في زيادة الكشف عن الجرائم والمخالفات الجمركية عبر استهداف الشركات والأشخاص غير الملتزمين مع الإدارة الجمركيّة وهذا لن يتحقق إلا بالتغذية المستمرة لمعايير إدارة المخاطر الجمركيّة بالبيانات والمعلومات.
5. أصبحت الانتقائية في مجال التخليص الجمركي هي القاعدة والاستثناء هو الفحص المادي فهذا التحول جاء متأثر بالاتجاه العالمي الساعي إلى تحرير المبادلات التجارية وإزالة المعيقات أمام حركة انسياب التجارة العالمية.
6. إنَّ آليات تحديد سياق المخاطر الجمركيّة وتحليلها ودراستها تحتاج إلى المراجعة المستمرة لضمان كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الجمركية فهذه الإجراءات يجب أن تخضع للمراجعة والتعديل لتلبية ما قد ينشأ من مستجدات في بيئة العمل الجمركي.
7. إنَّ التنوع في المهام والأهداف للإدارة الجمركية غالباً ما يقابل بقلة الإمكانات المادية والبشرية وندرة توفرها لتغطية التوسع الهائل في حركة المبادلات التجارية بالتالي ساعد اعتماد إدارة المخاطر كمنهجية عمل على التغلب وتجاوز تلك العقبات.

8. الانتقائية في التخليص الجمركي تصنف البيانات الجمركيّة إلى ثلاثة مسارب وفقًا لدرجة خطورتها بحيث يتم التجاوز عن الفحص المادي للمسارب الأصفر والأخضر وتخضع البضائع ذات المسرب الأحمر إلى الفحص المادي.

ثانيا: التوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات نوصي المشرع الأردنيّ إلى الأخذ بها في التعديل القائم على التشريعات والأنظمة الجمركية:

1) نوصي بإعادة النظر في المعايير المعتمدة في إدارة المخاطر الجمركية بصورة دورية والتوسع في بعض المعايير التي من شأنها إحكام السيطرة على عمليات التخليص الجمركي فإعداد قاعدة بيانات لمن ثبت اقترافه جرائم ومخالفات جمركيّة أضحت ضرورة ملحةً، وبالإمكان إقامة أقسام في المراكز والمنافذ الجمركية تعمل على تزويد إدارة المخاطر الجمركية بالبيانات والمعلومات من الميدان وهذه بحاجة إلى تقنين.

2) نوصي بزيادة التنسيق بين الإدارة الجمركية وباقي الأجهزة الرسميّة وعلى رأسها السلطة القضائية وذلك لتوسيع نطاق قاعدة الاستهداف للبضائع والقائمين على استيرادها وخصوصاً ممن يصدر بحقهم أحكاماً قضائية لاحقة.

3) لا بد من التوسع في تدريب وتأهيل موظفي الإدارة الجمركية وتزويدهم بالمعدات الحديثة التي تمكنهم من القيام بمهامهم الوظيفية. إذ إن التدريب والتأهيل لكوادر الإدارة الجمركية والتوسع في برامج التدريب والتأهيل حتماً يسهم في رفع كفاءة ضباط الإدارة الجمركية.

4) نوصي بزيادة التوسع في المسرب الأخضر والأصفر وتضييق عمليات المعاينة الجمركية للبضائع في الحدود الدنيا.

5) نوصي في التوسع في حجم التسهيلات الممنوحة لمستوردي ومصدري البضائع الملتزمين الذين لم يسبق لهم انتهاك التشريعات الجمركية مقابل التشدد مع غير الملتزمين منهم.

المراجع:

De Wulf, L., & Sokol, J. (2005). Customs modernization handbook. World Bank Publications.

امل المرشدي. (2 5, 2022). دراسة عن الاحكام الهامة في قانون الجمارك ، متوفر على الموقع الالكتروني تمت الزيارة بتاريخ 2022/5/22 الساعة العاشرة مساءً. تم الاسترداد من محاماه: https://www.mohamah.net/law

حنان الدحيمن. (2013). البضاعة في النظام الجمركي. طنجة: جامعة عبد المالك السعدي.

عبد المغيث تابتي. (2014). إدارة الجمارك والضرائب غير مباشرة بين الوظيفتين الاقتصادية والجبائية. الرباط: مطبعة الامنية.

عناد السعيدات. (2017). دور الإدارة الجمركية في انفاذ التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية. سطات: جامعة الحسن الاول.

فادي الخليل، و ثناء ابا زيد . (2008). اثار تطبيق نظام الاسيكودا وقيمة الصفقة في سوريا. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 30.

محمد محبوبي. (2015). مظاهر الحماية لحقوق الملكية الفكرية. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

محمود ابو العلا. (2012). القضايا الجمركية المعاصرة في الالفية الثالثة، دار نشر بلا. القاهرة.

مراد الردايده. (2020). المبادئ في العمل الجمركي. أربد: مطبعة حلاوة.

وفاء ابو غزي. (2012). دور إدارة المخاطر في مكافحة الغش التجاري. عمان: منشورات مركز التدريب الجمركي.

يوسف خلاد. (2009). الحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية دراسة على ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع المغربي والتشريع الفرنسي. الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني.

القوانين والتشريعات:

تعليمات رقم 15 لسنة 1999 خاصة بالتجاوز عن معاينة البضائع صادرة بموجب المادة 148 من قانون الجمارك الأردنيّ (15/1999).

قانون الجمارك المعدل رقم (33) لسنة 2018 (2018).